من المساواة الليبراليّة إلى التضامن مع المُضطهَدين

ميخال زاك*

واحة السلام هي القرية العربيّة اليهوديّة الوحيدة في البلاد، والتي أقيمت ابتغاءَ تحدّي الواقع وبناء مجتمع يقوم على المساواة بين أفراده. سكّان واحة السلام اختاروا بأنفسهم السكن معًا، وذاك أمر يشكّل هو في حد ذاته تجديدًا في السياق الإسرائيليّ، ولا سيّما أنّ المدن "المختلطة" في إسرائيل قد وُلدت من الخطيئة: فقد جرى "تطهيرها" من سكّانها الأصلانيّين، وفُرض على مَن تبقّى منهم العيشُ سويّة مع اليهود الغزاة. مع ذلك، إنّ أنماط العلاقات المعروفة بين العرب واليهود قائمة في القرية أيضًا، سويّة مع أنماط من الحياة المشتركة والأكثر تقدُّمًا وغير القائمة في الأماكن الأخرى.

في نهاية السبعينيّات، السنوات الأولى للقرية، كان في القرية أكثريّة يهوديّة، وكان الخطاب الشائع ليبراليًّا تمحور حول بناء حياة مشتركة والاعتراف والاحترام المتبادلين. وكان مفهوم المساواة الذي تطوّر في القرية بدائيًّا وُضع بالخطوط العريضة وعلى نحوٍ ساذج؛ فقد تعاملنا مع المساواة بشكلها الميكانيكيّ. اعتقدنا أنّ التوزيع المتساوي للمناصب والوظائف المختلفة عدديًّا سيقودنا إلى المساواة. وحرصنا أن يحافظ كلّ طرف على هُويّته، ويتعرّف على هُويّة الآخر ويحترمها، لكنّنا لم نتوقع أن يتغيّر أيّ منّا في أعقاب اللقاء. أمّا ترجمة هذه التوجّهات على أرض الواقع، فقد جَرَتْ -على سبيل المثال- عن طريق انتخاب مديرين لإدارة المدرسة الثنائيّة القوميّة ومدرسة السلام (المؤسّسة التربويّة المشْرفة على اللقاءات)، وعن طريق الاحتفال بأعياد كِلا الشعبين والتطلّع إلى عدد سكّان متساوٍ من كِلا الشعبين.

وكلّما ازداد عدد السكّان العرب، تَغيّرَ مفهومنا للمساواة. في التسعينيّات، ساد المفهوم السياسيّ، بمعنى عدم تجاهل علاقات القوّة بين الشعبين. جرى التشديد على أنّ اللقاء هو بين مجموعات لا بين أفراد، وأنّه لا توازن في الدولة في كلّ ما يتعلّق بالعلاقات بين المجموعات، وذلك أنّه ثمّة مجموعة مسيطِرة ومجموعة أخرى مسيطَر عليها. لذا، اعتقدنا أنّه كذلك لدينا في واحة السلام ليس ثمّة مساواة حقيقيّة وأنّه ينبغي قبول حقيقة أنّ مدى الحرّيّة والتوقّعات من كلّ مجموعة، والمسؤوليّة الملقاة على كلّ مجموعة، في ما يتعلّق بالشراكة، يجب أن تكون مختلفة.

أفضل مثال على انعدام المساواة هو هيمنة اللغة العبريّة في واحة السلام. صحيح أنّ اللغتين رسميّتان، لكن كما هو الأمر في سائر أجزاء الدولة، تهيمن لدينا اللغة العبريّة قولاً وفعلاً. يشكّل إدراك الإشكاليّة الناتجة عن هيمنة اللغة العبريّة إنجازًا بحدّ ذاته، لكن هذا الادراك لم ينجح في تغيير الوضع. ثمّة مثال آخر حول عدم التناظر يتعلّق بتعاقدات العمل الكبرى التي قامت بها واحة السلام على مدار السنين. فمزوِّدو الخدمات، والمهندسون المعماريّون، ومراقبو الحسابات، والمحامون، والمهندسون والمستشارون، معظمهم من اليهود. عند تحليل هذه الظاهرة، نجد أنّه خلال نحو خمس وعشرين سنة جرى الحفاظ على هيمنة اليهود كأصحاب المعرفة وكمصدر

السلطة المهنيّة. هذا الوضع يشبه إلى حدّ المفارقة الوضعَ القائم في المجتمع الإسرائيليّ. ومَن حاول تغيير هذا الوضع اتُّهم – في المعتاد- بالعنصريّة والتمييز ضدّ المهنيّين اليهود.

يبدو أنّه حتّى عندما يؤمن اليهود بأنّ الواقع غير متوازن، يتوقّعون أن يستمرّ الحفاظ على التوازن الشكليّ في الحياة اليوميّة في واحة السلام، وكأنّنا منقطعون عن بيئتنا. وكلّما حاول العرب القيام بخطوة ذات طابع سياسيّ، كالمطالبة بتعطيل الدراسة خلال الإضراب العامّ للجماهير العربيّة في البلاد، اتُّهموا بأنّهم يُلحقون الضرر بالقرية، وبأنّهم غير حسّاسين لاحتياجات اليهود، وبأنّهم غير واقعيّين، وعنيفين كذلك. في أكثر من مرّة سُمعت أصوات في القرية (من قبل يهود) تدّعي أنّه "ينبغي الأخذ بعين الاعتبار ما سيقوله اليهود، ومؤسّسات الدولة والمموّلون". هكذا كلّما حاول المسؤولون العرب في القرية القيام بخطوة "عربيّة"، اصطدموا بالواقع المرّ؛ فالجملة المتكرّرة أمام مثل هذه المبادرات كانت: "أتّفق معك مبدئيًّا، لكن ليس مع الطريقة...".

عندما تكون المطالبة بنشاط "عربيّ"، أو عندما يجري اتّخاذ نشاط كهذا، يكون الصوت المهيمن من قبل اليهود أنّهم مطالبون دائمًا بالتخلّي عن هُويّتهم أو أنّه قد مُحِيتْ هُويّتهم كلّيًّا. مقابل هذه المعارضة من قبل اليهود، يكون –في المعتاد- ردّ فعل السكّان العرب غاضبًا، بل استفزازيًّا أحيانًا. وفي بعض الأحيان، اختار العرب الانطواء في بيوتهم بدافع اليأس. ردّ الفعل الأوّل يَصِمُهُم بأنّهم متطرّفون، وغير إنسانيّين، أمّا ردّ الفعل الثاني فيَصِمُهم بأنّهم غير مبالين، ويهتمّون بمعاشاتهم ويتمتّعون بحياة القرية دون المساهَمة في المجتمع. وهذا يشبه إلى حدّ بعيد الخطابَ السائد في المجتمع الإسرائيليّ الذي يتّهم المواطنين العرب بأنّهم يتمتّعون بخيرات الدولة دون المساهمة في بنائها، ودون الحفاظ على مبادئها "العامّة"، ودون الولاء الكافي لها.

أعتقد أنّه في سبيل خلق المساواة الحقيقية ينبغي اتّخاذ خطوات فعليّة شُجاعة وراديكاليّة، إذ لا يكفي الاعتراف بعدم التوازن قولاً، بل ينبغي التعبير عن التضامن الحقيقيّ مع المضطهَدين. حتّى الآن، اصطدم هذا التوجُّه بسور منيع. فاليهود والعرب يستصعبون تقبُّل ذلك. يستصعب غالبيّة العرب التخلّي عن شركائهم، عن أولئك "اليهود الطيّبين". وهم يخشون اعتبارهم كرافضين للحوار وللشراكة، ويحاربون وصمهم بأنّهم "غير طيّبين"، كما جرى وصم جماعة الفهود السود. فهم يَصْبون إلى الشراكة بأيّ ثمن تقريبًا، وذلك رغم الخيبة مرّة تلو الأخرى. العديد من اليهود يستصعبون تقبُّل فكرة التضامن، بل يعارضونها، لأنّها تتطلّب منهم التخلّي عن هُويّتهم الصهيونيّة والتخلّي عن النفوذ، وعن القوّة وعن الامتيازات المحفوظة لنا في الحياة اليوميّة؛ ففي المعتاد يجري التعامل مع مسألة التخلّي عن الامتيازات وكأنّه تَخَلٍّ عن الهُويّة نفسها.

من الأدبيّات التي تتناول اللقاءات بين المجموعات المتصارعة، نعرف كيف يعمل أعضاء المجموعة المضطهَدة (بفتح الهاء) على إسماع صوتهم في الحيّز العامّ والعمل على خلق وضع أكثر تساويًا، بينما يؤمن أعضاء المجموعة المسيطِرة بأنّ كلّ تغيير سيكون على حسابهم. وهذا ما يحدث عمليًّا في واحة السلام: فحاليًّا ثمّة نكوص في العلاقات وفي المبادرات للقيام بنشاط ثقافيّ مشترَك، مثل اللقاء الأسبوعيّ خلال شهر رمضان

والمشاركة في الإفطار الجماعيّ؛ فبعض اليهود يعتبرون ذلك غير مرغوب به. وثمّة منهم مَن عبّر عن عدم الرضى بسبب ما يسمّونه "السيطرة العربيّة على الحيّز العامّ".

نحن الآن أمام مفترق طرق. وأعتقد أنّنا قد استنفدنا الفكر الليبراليّ؛ فالمساواة العدديّة في واحة السلام لا تضمن المساواة الجوهريّة. كذلك إنّ التوجُّه السياسيّ غير كافٍ، لأنّه يبقى محصورًا داخل القرية ولا يأخذ في الحسبان السياق الأوسع. ولدى اليهود شعور بأنّهم كرماء أو أنّهم يتنازلون، أمّا العرب فيشعرون أنّه من الأفضل التخلّي عن المساواة التامّة لصالح الحياة المشتركة. من يرغب في مجتمع عادل محقّق للمساواة، فعليه الاعتراف بالواقع -بأنّ ثمّة مضطهدين (بكسر الهاء) ومضطهَدين (بفتح الهاء) واختيار إمكانيّة التضامن.

***ميخال زاك-** تسكن في نافيه شالوم. كانت لمدّة 23 عامًا عضوًا في طاقم مدرسة السلام، واليوم هي عضو في طاقم مجلس القرى العربيّة غير المعترف بها في النقب